

هل هذا العقد مقالة: قيد المراجعة. في السعودية المقولة أداء عمل مقابل أجر من غير أن يكون المقاول تابعاً لصاحب العمل، بموجب المادة الحادية والستين بعد الأربعمائة من نظام المعاملات المدنية. [1] وتكييف عقد الخدمة الذي بين أيديكم على أنه مقولة أو عقد مسمى آخر قيد المراجعة مع محامٍ. والمقابل في قانون المعاملات المدنية الإماراتي النافذ قيد المراجعة، بلا رقم مادة. [2] وبيانات شخصية: الدليل، لا أرقام مواد في هذا الملف.

➔ [نظام المعاملات المدنية: https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1](https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1)

➔ [قانون المعاملات المدنية الإماراتي: https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011](https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011)

عقد تقديم خدمات

عقد تقديم خدمات في دول الخليج: استشارية أو تقنية أو تسويقية أو برمجية. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين] واحذفوا الصيغ الثلاث التي لا تنطبق. لا نسبة ضريبة ولا سقف مسؤولية ولا مهلة إنهاء في هذا النموذج، والخانات للطرفين. هذه نقطة انطلاق، وتُراجع من محامٍ مرخص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): الطرفان والنطاق

هذا العقد بين [مقدم الخدمة]، سجل تجاري أو هوية [●] («مقدم الخدمة»)، و[العميل]، سجل تجاري أو هوية [●] («العميل»)، لتقديم الخدمة الآتية، وصيغة واحدة فقط: [استشارية / تقنية / تسويقية / برمجية]، ووصفها [●]. والملحق يفضل المخرجات ومعياري القبول.

البند (2): مستوى الخدمة

- (1) زمن الرد على الطلب: [●]. وزمن المعالجة: [●]. والتقرير الدوري: [●].
- (2) هذه الأزمان من اتفاق الطرفين. ولا زمن نظامي في هذه الصفحة.

البند (3): المخرجات والقبول

يسلم مقدم الخدمة المخرجات في الملحق. وللعميل [●] لمراجعتها. ويُعدّ المخرج مقبولاً إذا [أبلغ القبول / انقضت مهلة المراجعة بلا اعتراض مكتوب]. والاعتراض يعيّن العيب. ولا مهلة نظامية للقبول في هذه الصفحة.

البند (4): الأتعاب والفوترة

- (1) المقابل [●] [العملة]، ويُفوتر كل [●]، ويُستحق خلال [●] من الفاتورة.
- (2) ضريبة القيمة المضافة: [تطبق بالنسبة النافذة / معفاة / لا تنطبق]. ولا نسبة في هذا النموذج.

البند (5): المدة والإنهاء

يبدأ العقد في [التاريخ] وينتهي في [التاريخ]، ما لم يُنه بإخطار مكتوب مدته [●]. ومهلة الإنهاء النظامية، إن كان العقد مقولة، قيد المراجعة. ولا تُنقل مهلة إلى هذه الخانة من غير النص.

البند (6): السرية

ما يُعلَّم به أحد الطرفين لتنفيذ هذا العقد، ولم يكن عاماً، يبقى سراً لمدة [●] بعد الانتهاء، ولا يُستخدم لغير التنفيذ. واتفاقية السرية المستقلة، إن أُريدت، هي [نموذج اتفاقية عدم الإفصاح](#)، لا هذا البند.

البند (7): ملكية المخرجات

ملكية المخرجات: [تنتقل إلى العميل عند سداد المقابل / تبقى لمقدم الخدمة مع ترخيص للعميل بالاستعمال في [●]]. وهذا اختيار الطرفين. ولا حكم ملكية فكرية منقول في هذا النموذج.

البند (8): البيانات الشخصية

إذا عالج أحد الطرفين بيانات شخصية لتنفيذ العقد، اتبع النظام الذي ينطبق عليه. وتفصيل ذلك في [دليل حماية البيانات الشخصية في الخليج](#). ولا يُعاد رقم مادة في هذا البند.

البند (9): سقف المسؤولية

مسؤولية كل طرف عن هذا العقد لا تتجاوز [●]، ولا يشمل هذا السقف ما استثناه الطرفان كتابةً: [الغش أو الضرر المتعمد، أو «لا استثناء»]. ولا مضاعف نظامي في هذه الصفحة.

البند (10): القانون والنزاع

القانون: [دولة الخليج التي يختارها الطرفان]

النزاع: [محكمة ● / تحكيم ●]

التوقيع: مقدم الخدمة [●] · العميل [●] · التاريخ [●]

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

ما رُوجع هو تعريف المقاول. وتكييف هذا العقد قيد المراجعة. [1]

البند	النص
التعريف	المقاول أداء عمل مقابل أجر من غير أن يكون المقاول تابعاً لصاحب العمل (المادة الحادية والستون بعد الأربعمئة). [1]
هذا العقد	هل هو مقاول أو عقد مسمى آخر: قيد المراجعة. ولا يُبنى الإنهاء ولا الضمان على التكييف قبل المراجعة.

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

قانون المعاملات المدنية النافذ هو المرسوم بقانون الاتحادي رقم (25) لسنة 2025، ويُعمل به من 1 يونيو 2026. [2]

البند	النص
المقابل للمقابلة	قيد المراجعة. لا رقم مادة.

البحرين وقطر والكويت وعمان

- البحرين: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- قطر: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- الكويت: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- سلطنة عُمان: قيد المراجعة. لا رقم مادة.

الملحق: المخرجات ومعيار القبول

صف واحد لكل مخرج. ومعيار القبول يكتبه الطرفان. ولا معيار في هذه الصفحة.

المخرج	معيار القبول	الموعد
[المخرج]	[معيار القبول]	[الموعد]
[●]	[●]	[●]
[●]	[●]	[●]

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخّص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخّص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخّصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-عقد-تقديم-خدمات https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، نظام المعاملات المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 29/11/1444 هـ
<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/655fdb42-8c96-422b-b8c4-b04f0095c94c/1>

[2] تشريعات الإمارات، مرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2025 (قانون المعاملات المدنية)
<https://uaelegislation.gov.ae/en/legislations/4011>